

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بعض أحكامه
بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد اللائحة الخاصة بالغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ١٥/٦/٢٠٠٨

باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٤/٩/٢٠٠٨ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسوان وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٠٨, ١٢٢٥٨٥٨ ج

(فقط مليون ومائتان وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وثمانية وخمسون جنيهاً

وثمانية قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٠٨, ٨٥٣٥٠٥ ج

(فقط ثمانمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة وخمسة جنيهاً وثمانية قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٧٢٣٥٣ ج (فقط ثلاثمائة واثنان وسبعون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وخمسون جنيهاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٢٧٩٤٧٨٥,١٧ ج (فقط مليونان وسبعمائة وأربعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمسة وثمانون جنيهاً وسبعة عشر قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٤/٩/٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى